Distribution: Limited GC 29/INF.5/Rev.1 15 February 2006
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة التاسعة والعشرون

روما، 15–16 فبراير/شباط 2006

مناقشات المائدة المستديرة

ضمان حصول فقراء الريف على الأراضي

أعدت هذه المذكرة لتوفر معلومات أساسية لمناقشة مائدة مستديرة عن حصول فقراء الريف على الأراضي. وتتيح المائدة المستديرة، التي صممت لتكون مناسبة لتبادل المعارف والتجارب، فرصة لالتقاء مختلف وجهات النظر من حكومات ومنظمات مزارعين وحركات اجتماعية إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والائتلاف الدولي المعني بالأراضي. وأغراض المائدة المستديرة هي التالية:

- إعادة التأكيد على ضرورة تعزيز فرص الوصول إلى الأراضي وضمان حيازة الأراضي سبيلاً إلى الحد من الفقر الريفي على نحو فعال ومستدام من حيث العدالة والكفاءة على حد سواء؛
- تبادل الرأي بشأن القضايا التي تواجهها الحكومات الملتزمة ومناقشتها حول وضع وتنفيذ وإنفاذ سياسات الأراضي والإصلاح الزراعي المناصرة للفقراء.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

ألف- البعد الريفي للفقر

1 - لا خلاف على حقيقة أساسية راسخة هي أن الفقر المدقع، على صعيد العالم كله، هو ظاهرة ريفية في معظمها. فثلاثة أرباع الفقراء المدقعين في العالم النامي يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة والأنشطة القائمة على الزراعة في سبلهم المعيشية. ومن هنا فإنه لا بد لأي جهد يبذل للحد من الفقر المدقع في العالم من أن يركز على الحد من الفقر الريفي ليعزز دور فقراء الريف في الحياة الإنتاجية والاقتصادية ويمكنهم من زيادة إنتاجهم الزراعي وبالتالي دخلهم.

2 - ويتبين من استعراض أنماط التطور في الماضي أن البلدان التي تنجح في الحد من الفقر اليوم هي غالباً تلك التي وظفت استثمارات كبيرة في مناطقها الريفية وسكانها الريفيين في الماضي. أما البلدان التي تتخلف في مجال الحد من الفقر فهي بشكل رئيسي تلك التي أهملت مناطقها الريفية وفلاحيها. ونادرة جداً هي الاقتصادات التي حققت نمواً اقتصادياً عريضاً دون أن يسبقه أو على الأقل يرافقه نمو اقتصادي وريفي. وقد كان للنمو الزراعي دور حاسم في الحد من الفقر في كل الحالات تقريباً من أوروبا القرن التاسع عشر إلى الصين وفييت نام في الثمانينات.

3 - يتزايد الإقرار اليوم بدور التنمية الريفية والزراعية في تحقيق الحد من الفقر كما يتزايد الاعتراف بالأهمية المحورية لزراعة المساحات الصغيرة ودورها المتوقع في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أقر مشروع ألفية الأمم المتحدة أن مركز الفقر المدقع في العالم هو مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يمثلون معظم الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص في العديد من البلدان النامية والذين من شأن تحسين وضعهم الاقتصادي أن يفيد كثيراً في فرص بلدانهم لتحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل.

باء- الأراضي وسبل المعيشة الريفية

4 - الأراضي هي في صلب كل المجتمعات الريفية والاقتصادات الزراعية. ويعتبر امتلاك الأرض والتحكم بها واستخدامها من الأبعاد بالغة الأهمية لسبل المعيشة الريفية وعوامل حيوية محددة للثروة الريفية وللفقر الريفي. وفي المجتمعات الريفية كثيراً ما يشكل المعدمون أو شبه المعدمين وأصحاب الحيازات غير مضمونة الحقوق أفقر المجموعات وأكثرها ضعفاً ولا سيما النساء والسكان الأصليين. ولا بد لكل الجهود التي تبذل من أجل الحد من الفقر بدرجة كبيرة من أن تعالج مسألة الأراضي الهامة كما عليها أيضاً أن تدرك أن مسألة عدم حصول الفقراء على الأراضي أو التمتع بضمان الحيازة هما انعكاس لواقع العلاقات الاجتماعية والسياسات والمؤسسات الأساسية ولعدم قدرة الفقراء على التأثير فيها.

5 - وتعاني النساء، في هذا السياق، من ضعف وحرمان مضاعفين في ظل معظم نظم الحيازة. فتقاليد الإرث ومعايير وإجراءات تسجيل حقوق الأراضي تميز ضدهم على الرغم من أن الأنشطة الزراعية التي تمارسها النساء تسهم بشكل مباشر في الأمن الغذائي الأسري. لهذا فإن ضعف حقوق الفقيرات وعدم حمايتها يفاقم ضعفهن ويؤثر على سبل معيشتهن. ولهذا، فإن من شأن تعزيز حقوقهن أن يسهم ليس في تحقيق المساواة بين الجنسين فحسب بل في الحد من الفقر لأن النساء هن المسؤولات عن الإنتاج المعيشي للأسرة وعن رفاهها.

6 - تؤثر قضايا الأراضي على الخيارات اليومية لفقراء الريف وعلى الآفاق المتاحة لهم، فإمكانات الحصول على الأراضي وضمان حيازة الأراضي، مثلاً، يؤثران كثيراً على القرارات المتعلقة بتنوع المحاصيل التي تزرع للمعيشة أو للأغراض التجارية وهما يؤثران أيضاً على حجم الاستثمارات التي يقرر المزارعون القيام بها (مالياً وعملاً) لتحسين الإنتاج وإدارة الموارد البشرية واعتماد تقنيات جديدة، وهما يؤثران أيضاً على إمكانات حصول الناس على القروض .

7 - وتحدد هيكلية وطريقة عمل نظم حيازة الأراضي ما إذا كان صغار المزارعين سيجمعون أراضيهم لأغراض الزراعة التجارية أو يقسموها ويوزعوها على ورثتهم وأفراد أسرهم للأغراض المعيشية. وتقرر هذه النظم أيضاً كيفية توزيع المنافع الناتجة عن الأنشطة الزراعية على الأفراد والمجموعات ضمن الأسر والمجتمعات المحلية.

8 - يدل هذا على أن نظم حيازة الأراضي يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على نتائج المشاريع والبرامج المدعومة من الخارج والمصممة بغرض تحسين السبل المعيشية لفقراء الريف. فتطبيق التقنيات الجديدة مثلاً كثيراً ما يؤدي إلى رفع قيمة الأراضي. وإذا لم تؤخذ كل الحقوق القائمة بعين الاعتبار بشكل كاف (بما فيها الحقوق الفرعية وحقوق المجموعات وترتيبات المستخدمين المتعددين) فإن الخطط الجديدة يمكن أن تؤدي إلى حرمان الفقراء والضعفاء من إمكانات الحصول على الأراضي. كذلك فإن فتح الطرق الجديدة يمكن أن يفضي إلى تدفق سكان جدد ذوي موارد أكثر وإلى إزالة الغابات وازدياد النزاعات الاجتماعية؛ وغالباً ما يجري ذلك على حساب الفئات الأفقر والأضعف.

9 - العامل الأخير والأهم هو ضمان حيازة الأراضي نظراً لدوره الرئيسي في تحديد العلاقات الاجتماعية وإسهامه في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. وبكلمة أخرى، يشكل انعدام ضمان حيازة الأراضي عاملاً في زعزعة الاستقرار الاجتماعي وفي نشوء النزاعات.

جيم- آفاق تحسين إمكانات حصول فقراء الريف على الأراضي وعلى ضمان حيازتها

10 - يزداد الطلب والضغط على الأراضي بسبب التزايد السكاني وتكثيف الزراعة وتراجع خصوبة التربة وتزايد تدهور البيئة. وقد أصبحت نظم حيازة الأراضي عرضة لتوترات جديدة، والفقراء أول ضحاياها من جراء مستجدات مثل جائحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والفرص الجديدة للإنتاج الزراعي المكثف والتجاري. وقد أدى تعاظم وتيرة عمليات العولمة والتحرير والتحضير والتصنيع ومركزة رؤوس الأموال والثروة إلى تغييرات هائلة في العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية أدت، بدورها، إلى عمليات تغيير على الصعيدين القطري والمحلي تنطوي على تحديات هائلة بالنسبة لفقراء الريف.

11 - والواقع أن فقراء الريف أصبحوا الآن يواجهون أشكالاً جديدة من التنافس ليس على الإنتاج والمنتجات ولكن على الموارد التي تشكل أساس معيشتهم. فأسعار المياه والأراضي والغابات تشهد ارتفاعاً كبيراً بسبب ندرتها حقاً أو بفعل المضاربات. ومن المفروض مبدئياً أن يعود هذا بالفائدة على المجتمعات الريفية إذ ترتفع قيمة "أصولها". ولكن الوضع خطر عملياً. فصغار المزارعين، من جهة، غير قادرين على ترجمة ارتفاع القيمة إلى رساميل استثمارية وارتفاع القيمة بحد ذاته يحفز المجموعات النخبوية، من جهة أخرى، على السعي إلى اقتناص هذه الأصول. وبدلاً من أن يؤدي تغير قيمة الأصول إلى تعزيز الأمن المعيشي لفقراء الريف نجد أنه يفضي إلى تنافس شديد عليها مع أطراف أقوى.

دال- الاقتصاد السياسي للأراضي وللإصلاح الزراعي

12 - الإصلاح الزراعي إجراء اجتماعي وسياسي يعالج وغالباً ما يجابه علاقات القوة ضمن مجتمع ما فيصبح بذلك عملية في غاية الحساسية والتعقيد. والحكومات هي التي تضطلع عادة بصياغة وتنفيذ سياسات الإصلاح الزراعي وسياسات الأراضي المناصرة للفقراء. ومع ذلك فإن نجاح الإصلاحات المناصرة للفقراء لا يتوقف على الإرادة السياسية للحكومات فحسب بل أيضاً على المشاركة النشطة للمواطنين وعلى وجود مجتمع مدني حي قادر على التحدث باسم الناس على وجه الخصوص وتمثيل مصالح أشد أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً. ويعني هذا أن نجاح أي سياسة للإصلاح الزراعي أو سياسة مناصرة للفقراء بشأن الأراضي يتوقف على التقاء صانعي السياسات مع المجتمع المدني.

13 - بوسع منظمات المجتمع المدني ولا سيما منها منظمات المزارعين والمنظمات الريفية أن تضطلع بدور هام في التأثير على صياغة وتنفيذ سياسات الإصلاح الزراعي بما يعود بالفائدة على فقراء الريف وذلك من خلال تعزيز فرص حصولهم على الأراضي وتعزيز ضمان حيازتهم لها. وقد يشمل دور هذه المنظمات عدة أنشطة من تقديم الدعم المباشر من أجل تنفيذ السياسات الحكومية ودعم البحوث وتقديم المشورة العامة ونشر المعلومات إلى استقطاب الدعم للدفاع عن حقوق الفقراء والمجموعات المهمشة إلى تعبئة المجتمعات في وجه المصالح الذاتية للنخب.

14 - ويعتبر بناء قدرات كل الأطراف الفاعلة وتشكيل تحالفات عريضة فيما بينها شروطاً مسبقة لسياسات الأراضي وسياسات الإصلاح الزراعي المناصرة للفقراء التي ينبغي أن تستند إلى تصور بعيد المدى وفهم للطابع الدينامي والمعقد والمتغير لقضايا الأراضي التي تواجهها مختلف مجموعات فقراء الريف في مختلف مواقعها المتنوعة والخاصة وأنشطتها وعلاقاتها الاجتماعية في وجه بيئة عالمية سريعة التغير.

هاء- قضايا الأراضي وجدول أعمال التنمية الدولي المتغير

15 - ثمة توافق عام على أن الاستثمارات التي وظفت من أجل تعزيز ضمان حيازة الفقراء للأراضي وحصولهم عليها لم تكن كافية. وكان الإصلاح الزراعي يلقى دعماً أشد في الخمسينات والستينات من القرن الماضي إلا أنه تراجع في الثمانينات. وفي عام 1995 دعا مؤتمر الجوع والفقر إلى إعادة إدراج الإصلاح الزراعي على جداول الأعمال الوطنية والدولية على حد سواء. وقد تزايد الاهتمام مؤخراً بدعم الإصلاح الزراعي ويعتقد أن هذا الموضوع سيحتل مكاناً بارزاً على جدول الأعمال الإنمائي الدولي في المستقبل القريب.

16 - قامت عدة بلدان في أفريقيا (كينيا وموزامبيق وزامبيا)، وفي أمريكا الوسطى واللاتينية (البرازيل والمكسيك)، وفي آسيا (كمبوديا والفلبين) وفي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (ألبانيا وأرمينيا وجورجيا) خلال السنوات العشر الأخيرة بإصلاح قوانينها وسياساتها المتعلقة بالأراضي أو أنها تزمع القيام بذلك.

17 - عززت بحوث التنمية المعاصرة الاهتمام بالأراضي وعلى الصعيد الكلي أثبتت الدراسات الحديثة أن البلدان التي تتوزع فيها الأصول على نحو متكافئ تشهد أنماطاً من النمو الاقتصادي أشمل وأكثر استدامة من تلك التي لا تتوزع فيها الأصول على نحو عادل. وكثيراً ما تؤكد البحوث التي تتم على الصعيد الصغري لتحري أسباب وديناميات الفقر الريفي وجود علاقة وثيقة بين نقص إمكانات الوصول المضمون إلى الأراضي ومستويات الفقر في مناطق ريفية عديدة في مختلف أرجاء العالم. وهناك دلائل أيضاً على أن الوصول إلى مساحات صغيرة من الأراضي يمكن أن يؤدي إلى

تعزيز الأمن الغذائي لفقراء الريف وينهض بقدرتهم على التصدي للهزات الخارجية شريطة أن تتوافر لهم خدمات الدعم الضرورية. وينبغي أن لا يفسر هذا على أنه تقليل من شأن الدور المحتمل الذي يمكن أن تقوم به عمليات التحضير والتصنيع وتشجيع الأنشطة غير الزراعية في توفير بدائل مستدامة لفقراء الريف.

18 - يجري حالياً على نحو متزايد الاهتمام ببعض القضايا الأخرى التي تتصل بمجمل مسائل الوصول إلى الأراضي وضمان الحيازة والتي لم تلق في الماضي اهتماماً كافياً من جانب السياسات والإصلاحات الخاصة بالأراضي. من هذه القضايا أهمية الحصول على الأراضي وضمان الحيازة لمسألة المساواة بين الجنسين أو في سياق الاعتراف بالحقوق الجغرافية للأقليات الإثنية والسكان الأصليين. ويعتبر ضمان حيازة الأراضي مسألة محورية في النهج الكلية لإدارة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية في سياق عمليات التحول إلى اللامركزية ونقل السلطات إلى الصعيد المحلي.

19 - وجد هذا المنحى الجديد في التفكير، ولا سيما تزايد الوعي بأثر توزيع الأصول على النمو في المدى الطويل وعلى الحد من الفقر والتمكين المدني، صداه في تقارير التنمية العالمية التي تصدر عن البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أصدرت الوكالات المانحة الرئيسية بما فيها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي مؤخراً وثائق سياسات ومبادئ توجيهية بشأن حيازة الأراضي. ويتجلى هذا الوعي المتزايد أيضاً في تزايد عدد العمليات المتصلة بالأراضي. فقد شكلت العمليات المتصلة بحيازة الأراضي في البنك الدولي مثلاً الجزء الأكثر نمواً من حافظته الخاصة بالتنمية الريفية.

20 - تم مؤخراً إنشاء الهيئة رفيعة المستوى بشأن التمكين القانوني للفقراء بهدف رئيسي هو تحديد النهج المناسبة لتعزيز ضمان حيازة الأراضي لدى الفقراء. وقد عبر البعض عن بعض الانشغال بسبب احتمال التحيز إلى جانب إصدار صكوك فردية بالحقوق الأولية دون إيلاء الاعتبار اللازم لموارد الممتلكات العامة وترتيبات المستخدمين المتعددين التي يعتمد عليها فقراء الريف في معيشتهم. ومع ذلك فإنه يتوقع أن تؤكد الهيئة على ضرورة التشديد على أهمية حيازة الأراضي لفقراء الريف.

21 - تعكف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حالياً على تنظيم مؤتمر دولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية من المقرر أن تستضيفه حكومة البرازيل في مارس/آذار 2006. وسيناقش المؤتمر، في جملة أمور أخرى، أهمية حصول فقراء الريف على الأراضي وضمان حيازتهم لها.

واو- الصندوق وقضايا الأراضي

22 - الصندوق ملتزم بالحد من الفقر الريفي وعليه من جراء ذلك أن يتعامل مع القضايا المتعلقة بالأراضي وبالأبعاد الاجتماعية والسياساتية والمؤسسية لهذه القضايا. ويعطي الإطار الاستراتيجي الأولوية لتعزيز حصول فقراء الريف على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية وهو ما تنص عليه الاستراتيجيات الإقليمية أيضاً.

23 - يعالج الصندوق قضايا الأراضي التي تواجه فقراء الريف من خلال مشاريعه وبرامجه بشكل رئيسي مركزاً على المجالات التالية: صياغة وتنفيذ سياسات للأراضي مناصرة للفقراء؛ وإعادة توزيع الأراضي، وإصدار سندات بملكية الأراضي؛ والحصول على موارد الأملاك العامة وترتيبات المستخدمين المتعددين ذات الأهمية البالغة لمعيشة فقراء الريف؛ وتعزيز ضمان حيازة الأراضي؛ وحل النزاعات المتصلة بالأراضي؛ وتعزيز الروابط بين ضمان حيازة

الأراضي واستخدام الأراضي، والإدارة المستدامة. وقد جرى التركيز بوجه خاص على حقوق النساء والرعاة والسكان الأصليين في الأراضي، والحقوق الثانوية والجماعية؛ وعلى تعزيز نظم إدارة الأراضي اللامركزية سواء منها القائمة على القوانين أو على الأعراف. وحرصاً من الصندوق على معالجة الجوانب السياسية الحساسة والمعقدة لهذه القضايا فقد أقام علاقات شراكة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي.

24 - ويستضيف الصندوق حالياً أمانة الائتلاف الدولي المعني بالأراضي بوصفه أحد الأطراف المؤسسة له. وكان هذا الائتلاف قد أنشئ لتعزيز التحالفات بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية في مجال تجهيز المشاريع والبرامج وتنفيذها وحوار السياسات بشأن ضمان حيازة الفقراء للأراضي وحصولهم عليها.

25 - يدرك الصندوق أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود إذا ما أريد بشكل كاف تعميم مختلف العوامل المؤثرة على حصول مختلف مجموعات فقراء الريف على الأراضي والتحكم فيها وبالتالي المؤثرة على آفاق تحسين سبل معيشتهم الريفية. ويدرك الصندوق أيضاً أنه ينبغي اعتماد نهج مركز يضمن لقضايا الأراضي دوراً محورياً في عملية التنمية مع مراعاة التنوع الإقليمي الواضح والخصوصيات الوطنية القائمة.

26 - لا يؤمن الصندوق بالسياسات التقييدية والحلول الموحدة الجاهزة. فحل قضايا الأراضي التي يواجهها فقراء الريف ينبغي أن يستند إلى الواقع الملموس الحي وشديد التنوع والتعقيد الذي يواجههم. ومن أهم إسهامات الصندوق لهذا الغرض دعمه لتعزيز قدرة منظمات المزارعين والمنظمات الريفية على المشاركة بفعالية في العمليات السياساتية بما يعبر عن هذا الواقع وبالتالي يؤثر على القرارات المتصلة بالسياسات. ولا يقل عن ذلك أهمية دور الصندوق كمحفز وميسر إذ يفسح المجال للحوار والتحاور بين مختلف الأطراف الفاعلة من حكومات أو منظمات ريفية أو حركات مجتمع مدني.

زاي- أسئلة استرشادية للمناقشة

27 - ما هي التحديات الرئيسية القائمة في وجه سياسات الأراضي والإصلاح الزراعي المناصرة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والحساسة للتمايز بين الجنسين؟ وما هي عملياً علاقات التبادل والتكامل بين إعادة توزيع الأراضي ووفورات الحجم الكبير وبين الإصلاح الزراعي وعمليات التحضير والتصنيع المناصرة للفقراء؟ وما هي بعض التجارب الملموسة المتعلقة بمواجهة هذه التحديات؟

28 - هناك مجموعة أخرى من التحديات تتصل بموارد الأملاك العامة وحقوق المجموعات المهمشة والضعيفة مثل الرعاة والسكان الأصليين. ما هي تجارب المشاركين الملموسة في التعامل مع هذه التحديات؟

29 - ما هي احتياجات الحكومات والمنظمات الريفية من أنشطة بناء القدرات كيما تتمكن من الإسهام في تحديد وتنفيذ وإنفاذ سياسات عادلة ومناصرة للفقراء في مجالي الأراضي والإصلاح الزراعي؟ وكيف يمكن لمنظمات كالصندوق أن تلبي هذه الاحتياجات؟

30 - هل تؤثر سياسات ومواقف وكالات التنمية الدولية على سياسات الحكومات وإجراءاتها؟ ما هي بعض التجارب الملموسة في هذا المجال؟

الملحق

أهمية حقوق الأراضي والموارد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية*

لابد من تعزيز حقوق الفقراء والفقيرات للحصول على الأراضي والموارد الطبيعية إذا ما أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف 1: استئصال الفقر المدقع والجوع

عندما تُضمن حقوق الفقراء والفقيرات في الأراضي وتوفر لهم خدمات الإنتاج الأخرى فإنهم يصبحون قادرين على تحسين الإنتاج والدخل – من الموارد الزراعية وغير الزراعية على حد سواء – وبالتالي تعزيز أمنهم الغذائي والحد من الجوع.

الهدف 2: توفير التعليم الابتدائي للجميع

إذا لم يتم الاعتراف بحقوق الأسر التي تعيش على أراضٍ متنازع عليها فإنها تصبح عرضة للحرمان من الخدمات العامة الأساسية بما فيها توفير التعليم لأطفالها. وتحسين فرص حصول الأسر على الأراضي يساعد في توليد الدخل ويقلص الفترة التي يضطر فيها الأطفال إلى العمل لمساعدة أسرهم. وينجم عن ذلك تعزيز القدرة على تسديد الرسوم المدرسية والنهوض بمستوى المواظبة على الدروس.

الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

لا تملك النساء في البلدان النامية إلا أقل من 2% من مجموع الأراضي ولا يتمتعن إلا بأقل من 5% من مجموع خدمات المساعدة على الرغم من دورهن المحوري في الزراعة وفي الأمن الغذائي الأسري. ومن شأن ضمان حقوق النساء في الأراضي أن يسهم لا في تمكين الأسر الفقيرة فحسب بل في تعزيز قوة المرأة اجتماعياً وسياسياً – فيسهم بذلك في الحد مـــن وفيات الأطفال وينهض بصحة الأمومة. (الهدفان 4 و5).

الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض

سلطت جائحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز الضوء على العواقب الناجمة عن عدم تمتع النساء بحقوق في الأراضي أو بحقوق وراثة أراضي أزواجهن؛ فالنسوة لا يفقدن بفقد أزواجهن مصادر معيشتهن فحسب بل يتركن دون خيار سوى الدخول في علاقات أخرى قد تزيد من خطر إصابتهن بالعدوى وتفضي إلى سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وتؤثر سلباً على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ومعالجته.

الهدف 7: ضمان استدامة البيئة

تكمن الأسباب الحقيقية لتدهور الموارد في اختلال التوازن في السلطة والثروة والمعرفة وفرص الحصول على الموارد. وعندما لا تتمتع الأسر الريفية الفقيرة بحقوق مضمونة لحيازة الأراضي فإنها تضطر إلى

* أعد هذا الملحق الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، روما

الملحق

اعتماد استراتيجيات صمود قصيرة الأجل تترك آثاراً سلبية على البيئة. وفضلاً عن هذا فإن إنتاج الحيازات الصغيرة ينطوي عموماً على مخاطر بيئية أقل من الإنتاج التجاري على نطاق كبير.

الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

ينطوي الحصول على الأراضي واستخدامها على علاقات عديدة اجتماعية وثقافية وسياسية معقدة. والمسألة ليست مسألة أصول إنتاجية أو مواقع استثمارية. ومن الضرورة بمكان أن تتاح للفقراء والفقيرات الذين تتأثر معيشتهم مباشرة بسياسات الأراضي والموارد فرصة المشاركة في وضع السياسات وفي عمليات اتخاذ القرارات وفي إنشاء الشراكات على الصعد المحلية والوطنية والعالمية.